



Distr.
GENERAL
A/37/744
14 December 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ١٣٧ من جدول الأعمال

تنفيذ أحكام الأمن المشترك الواردة في ميثاق
الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين

تقرير اللجنة الأولى

المقرر : السيد لوفسانغين إرد ينشولون (منغوليا)

أولا - مقدمة

- ١ - أدرج البند الإضافي المعنون "تنفيذ أحكام الأمن المشترك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين" في جدول أعمال الدورة السابعة والثلاثين تنفيذاً للطلب الوارد فسي رسالة مؤرخة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٢ وموجهة من الممثل الدائم لسيراليون لدى الأمم المتحدة السيد الأمين العام (A/37/241).
- ٢ - وفي الجلسة العامة ٤ المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ قررت الجمعية العامة، بناءً على توصية مكتبها، إدراج البند في جدول أعمالها وإحالتها إلى اللجنة الأولى.
- ٣ - وقد نظرت اللجنة الأولى في البند في جلساتها ٤٦ ومن ٤٩ إلى ٥٦ و ٥٨ و ٥٩، المعقودة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ (A/C.1/37/PV.46 و 49-56 و 58 و 59).
- ٤ - وكان معروضاً على اللجنة الطلب الوارد في الرسالة المشار إليها في الفقرة ١ أعلاه.

ثانياً - النظر في مشروع القرار A/C.1/37/L.73

و Rev.1 و Rev.2

- ٥ - وفي الجلسة ٤٦ المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر قدم ممثل سيراليون، نيابة عن أوغندا وبنما ومن و ترينيداد وتوباغو وجامايكا والجزائر وجزر البهاما والرأس الأخضر وزامبيا وسري لانكا وسيراليون والصومال وغانا وقبرص وقطر وكينيا ولبيريسا ومالي ومصر ونيجيريا ويوغوسلافيا، مشروع القرار A/C.1/37/L.73 ونصه كما يلي:

" ان الجمعية العامة،

" ان تعيد تأكيد المقصد الرئيسي للأمم المتحدة، وهو حفظ السلم والأمن الدوليين، وكذا الحاجة الى اتخاذ تدابير مشتركة فعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولازالتها، ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم،

" وان تلاحظ المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين،

" وان يساورها شديداً القلق ازاء اتجاه الدول بصورة متزايدة الى اللجوء الى استعمال القوة لحل المنازعات الاقليمية والدولية، متجاهلة بذلك الميثاق،

" وان يقلقها كذلك عجز مجلس الأمن عن اتخاذ تدابير حاسمة لحفظ السلم الدولي وحل المنازعات الدولية،

" وان تدرك الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه تدابير الأمن المشترك في تعزيز دور مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤوليته عن تعزيز السلم والأمن الدوليين وحفظهما،

" وان تأسف لعدم تنفيذ أحكام تدابير الأمن المشترك الواردة في الميثاق،

" وان تأخذ في اعتبارها، في هذا الصدد، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة،

" وقد نظرت في البند المعنون "تنفيذ أحكام الأمن المشترك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين"،

" وان تدرك أن النهج الأساسية المؤدية الى الأمن الحقيقي تشمل، ضمن جملة أمور، تعزيز نظام الأمن المشترك الوارد في الميثاق وتشجيع نزع السلاح،

" واقتناعاً منها بفائدة الاضطلاع بدراسة عن جميع جوانب الأمن المشترك،

" ١ - تدعو مجلس الأمن الى أن يدرس هذه المسألة بوصفها مسألة عالية الأهمية وأن يعلم الجمعية العامة بنتيجة هذه الدراسة؛

" ٢ - تقترح أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين البنود المعنون "تنفيذ أحكام الأمن المشترك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين" .

٦ - وفي وقت لاحق قدم ممثل سيراليون، نيابة عن مقدمي المشروع المذكورين أعلاه الذين انضمت اليهم أنغولا وتوغو وزمبابوي وسنغافورة والسودان وكولومبيا والكونغو ومالطة، نصاً منقحاً لمشروع القرار (A/C.1/37/L.73/Rev.1)، نصه كما يلي :

" ان الجمعية العامة،

" ان تعيد تأكيد المقصد الرئيسي للأمم المتحدة وهو حفظ السلم والأمن الدوليين،

" وان تعيد كذلك تأكيد الجداً الأساسي لميثاق الأمم المتحدة وهو أن على جميع الدول واجب عدم تهديد سيادة الدول الأخرى أو استقلالها السياسي أو سلامتها الإقليمية أو استعمال القوة ضد هذا كله ،

" وان تلاحظ المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين ،

" وان تؤكد أنه لا يمكن تحقيق مقاصد الأمم المتحدة إلا في ظل ظروف تتمتع فيها الشعوب بالحرية وتتمتع فيها الدول بالمساواة في السيادة وتمثل امثالاً كاملاً لمتطلبات هذه المبادئ في علاقاتها الدولية ،

" وان يساورها شديد القلق ازاء اتجاه الدول بصورة متزايدة الى اللجوء الى استعمال القوة في العلاقات الدولية ، متجاهلة بذلك الميثاق وعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ،

" وان يقلقها كذلك عجز مجلس الأمن عن اتخاذ تدابير حاسمة لحفظ السلم الدولي وحل المشاكل الدولية ،

" وان تدرك الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه تدابير الأمن المشترك في تعزيز دور مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤوليته عن تعزيز السلم والأمن الدوليين وحفظهما وفقاً للميثاق ،

" وان تأسف لعدم تنفيذ أحكام تدابير الأمن المشترك الواردة في الميثاق تنفيذاً كاملاً ،

" وان تأخذ في اعتبارها ، في هذا الصدد ، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (١) ،

" وقد نظرت في البند المعنون " تنفيذ أحكام الأمن المشترك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين " ،

" وان تدرك أن النهج الأساسية المؤدية الى الأمن الحقيقي تشمل ، ضمن جملة أمور ، تعزيز نظام الأمن المشترك الوارد في الميثاق واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد وتشجيع نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة وفقاً للمبادئ والأولويات المتفق عليها فسي الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، والتي اعيد تأكيدها في وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية ،

" واقترعاً منها بان اجراء دراسة شاملة بشأن كافة جوانب الأمن المشترك هو أمر يجرى في حينه وضروري ،

" ١ - ترجو من مجلس الأمن ، كمسألة ذات أولوية عالية ، أن يدرس قضية تنفيذ أحكام الأمن المشترك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ؛

٢ - تفسر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين البنود المعنون " تنفيذ أحكام الأمن المشترك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين " .

٧ - وقام مقدم مشروع القرار A/C.1/37/L.73/Rev.1 ، الذين انضمت اليهم اكوادور ورواندا وغامبيا ، بمزيد من التنقيح لمشروع القرار (A/C.1/37/L.73/Rev.2) على النحو التالي :

(أ) في الفقرة الأولى من الديباجة استعاض عن لفظة " المقصد " بلفظة " المهمة " .

(ب) في السطرين الأول والثاني من الفقرة الرابعة من الديباجة حذفت عبارة " تتمتع فيها الشعوب بالحرية و " ، وعدلت الفقرة على النحو التالي :

" وان تؤكّد أنه لا سبيل إلى تحقيق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة إلا في ظل ظروف تتمتع فيها الدول بالمساواة في السيادة وتتعهد في علاقاتها الدولية تعهداً كاملاً بمتطلبات هذه المقاصد والمبادئ " .

٨ - وفي الجلسة ٥٨ المعقودة في ٨ كانون الأول / ديسمبر ، انضمت بيرو ومدغشقر والنيجر ونيكاراغوا إلى مقدمي مشروع القرار A/C.1/37/L.73/Rev.2 . وفي الجلسة ذاتها أعاد ممثل سيراليون صياغة مشروع القرار نيابة عن مقدميه ، بأن اقترح أن تأتي الفقرة الحادية عشرة من الديباجة ، التي تبدأ بعبارة " وان تدرك أن النهج الأساسية المؤدية إلى الأمن الحقيقي تشمل . . . " مباشرة بعد الفقرة السادسة من الديباجة البادئة بعبارة " وان يطلقها كذلك . . . " ونقح كذلك الفقرة الثانية عشرة من الديباجة بحذف كلمة " شاملة " وعبارة " كافة جوانب " . وذلك تغيرت هذه الفقرة فأصبحت :

" واقترعنا منها بأن اجراء دراسة بشأن الأمن المشترك هو أمر يجرى في حينه وضروري " .

٩ - وفي الجلسة ذاتها اعتمدت اللجنة مشروع القرار ، بالشكل الذي نقح به شفويًا ، بدون تصويت (انظر الفقرة ١٠) .

ثالثاً - توصية اللجنة الأولى

١٠ - توصي اللجنة الأولى الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي :

تنفيذ أحكام الأمن المشترك الواردة في ميثاق
الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين

ان الجمعية العامة

ان تؤكّد من جديد أن المهمة الرئيسية للأمم المتحدة هي حفظ السلم والأمن الدوليين ،

وان تؤكّد من جديد كذلك المبدأ الأساسي لميثاق الأمم المتحدة وهو أن على جميع

الدول واجب عدم تهديد سيادة الدول الأخرى أو استقلالها السياسي أو سلامتها الإقليمية ،
أو استعمال القوة ضد هذا كله ،

وان تلاحظ المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين ،

وان تؤكد أنه لا سبيل الى تحقيق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة الا في ظل ظروف تتمتع فيها الدول بالمساواة في السيادة وتتنفذ في علاقاتها الدولية تقيداً كاملاً بمطالبات هذه المقاصد والمبادئ ،

وان يساورها شديد القلق ازاء اتجاه الدول بصورة متزايدة الى اللجوء الى استعمال القوة في العلاقات الدولية ، متجاهلة بذلك الميثاق واطلاق مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة (٢) ،

وان يقلقها كذلك عجز مجلس الأمن عن اتخاذ اجراء حاسم لحفظ السلم الدولي وحل المشاكل الدولية ،

وان تدرك أن النهج الأساسية المؤدية الى الأمن الحقيقي تشمل ، ضمن جطة أمور ، تعزيز نظام الأمن المشترك الوارد في الميثاق ، واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، وتشجيع نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة ، وفقاً للمبادئ والأولويات المتفق عليها في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة المكثسة لنزع السلاح (٣) ، والتي أعيد تأكيدها في وثيقة اختتام الدورة الاستثنائية الثانية عشرة (٤) ،

وان تدرك الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه تدابير الأمن المشترك في تعزيز دور مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤوليته عن تعزيز السلم والأمن الدوليين وحفظهما وفقاً للميثاق ،

وان تأسف لعدم تنفيذ أحكام تدابير الأمن المشترك الواردة في الميثاق تنفيذاً كاملاً ،

وان تأخذ في اعتبارها ، في هذا الصدد ، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (٥) ،

وقد نظرت في البند المعنون " تنفيذ أحكام الأمن المشترك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الدوليين " ،

واقتراناً منها بأن اجراء دراسة بشأن الأمن المشترك هو أمر يجرى في حينه وضروري ،

١ - ترجو من مجلس الأمن ، على سبيل الأولوية العالية ، أن يدرس مسألة تنفيذ

(٢) القرار ٢٦٢٥ (د - ٢٥) .

(٣) القرار ١٠٠٤ - ٢ / ١٠ .

(٤) القرار ١٢٠٤ - ٢٤ / ١٢ .

(٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والثلاثين ، الملحق رقم ١ (A/37/1) .

أحكام الأمن المشترك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بغية تعزيز السلم والأمن الدوليين ، وأن
يقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين ؛

٢ — تقصور أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين البنود
الممنون * تنفيذ أحكام الأمن المشترك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن
الدوليين * .
